ATLAS

אטלס

أطلس

للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

فرصة تاريخية

إسرائيل والمعسكر السني البراغماتي

صادرة عن

مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي

موشيه يعلون وليهيا فريدمان

ترجمة وتلخيص

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

غزة - فلسطين

القضية الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل والدول العربية

حتى إقامة منظمة التحرير الفلسطينية في سنوات الستينات، كانت القضية الفلسطينية ليست أكثر من عنصر من عناصر الصراع الواسع بين إسرائيل والدول العربية، التي لم تسلم بإقامة الدولة اليهودية في منطقة تسيطر عليها الهيمنة العربية الإسلامية. معارضة الدول العربية الصارمة لقرار التقسيم للأمم المتحدة في 1947 - الذي تم قبوله من قِبل قيادة الكيان اليهودي - هي دليل على أن مصلحة منع قيام الدولة اليهودية فاق التزامهم بتقرير مصير العرب الذين كانوا حينها في إسرائيل؛ هذا هو أساس دور الدول العربية في مسؤولية خلق المشكلة الفلسطينية.

حتى بعد الهزيمة في حرب الاستقلال، نظرت الدول العربية لإسرائيل كجسم غريب ومؤقت يجب التخلص منه. كانت القضية الفلسطينية هي أداة احتجاجهم الأساسية ضدها، من جانب بذلوا جهدًا لإظهار التزامهم بالتعامل معها، ومن جانب آخر خلدوها لمضاعفة الفوائد المزدوجة التي تأتي من ورائها؛ أولًا: كوسيلة لإضعاف إسرائيل وتعزيز سياساتهم الخارجية المعلنة المعادية لإسرائيل. ثانيًا: استغلال القضية التي أثارت تعاطفًا معينًا في الشارع العربي من قِبل الأنظمة الاستبدادية العربية من أجل تصوير العدو الصهيوني لأبناء شعبهم ككبش فداء. الأنظمة (التي ولمصلحة بقائها السياسي احتاجت من وقت لآخر لإطلاق انتقادات وتحريض داخلي) استغلت الفرصة حتى النهاية لحشد إجماع عربي ضد عدو خارجي يهدد - كما هو مفترض - الأمة العربية أجمع. بعد انطلاق البخار في كل الدول، ساهم الأمر بخلق وحدة في العالم العربي، حيث ان تباين الهويات المكونة لها (دينية، اثنية، قبلية وغيرها) يجعل من الصعب صياغة أي قضية أخرى حتى اليوم.

الالتزام الذي أبدته الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية برز دومًا في قضايا تخدم مصالح عربية، ولكن ليس بالضرورة فلسطينية، والتي جاء تنفيذها على حساب إسرائيل واحتاج القليل من الدول العربية نفسها، مثل قضية اللاجئين. بعد حرب الاستقلال خرج حوالي 700 ألف فلسطيني من مناطق الخط الأخضر، جزءٌ منهم للضفة الغربية وغزة، والباقي لدول عربية مجاورة رفضت السماح لهم باللجوء لمناطقها وأصرت على إعادتهم لإسرائيل.

في الواقع، الخطوة أضرت بفلسطينيين اضطروا للعيش بظروف حياة صعبة في مخيمات اللاجئين، لكنها كانت بمثابة مصالح مزدوجة دول عربية: لو تحققت "العودة" فعلًا سيتم القضاء على المشروع الصهيوني من ناحية ديمغرافية، وحتى ذلك الحين، طالما بقي اللاجئون في مناطق نفس المدن، فهم سيحظون بمساعدات اقتصادية وتعويضات، وممّا يدل على ذلك أيضًا حرف دور الأونروا، التي كانت مهمتها الأصلية مساعدة مؤقتة (حتى

نهاية 1950) للاجئين لإسكاتهم وللاندماج في دول الشرق الأوسط التي انتقلوا إليها، ولكن تحت ضغط الدول العربية التي رفضت أن توطن اللاجئين في مناطقها، وفي الوقت نفسه سعت لاستغلال وزيادة المساعدات؛ تحوّلت الأونروا لآلة إغاثة بيروقراطية ضخمة تخلد المشكلة التي أنشأت من أجل حلها.

اليوم أيضًا، المشكلة الإنسانية لأحفاد اللاجئين (الذين لا يستوفون اعتبارات الأمم المتحدة للاجئ) مستمرة بسبب اعتبارات سياسية؛ المعيار المزدوج للالتزامات العربية لقضية الفلسطيني يبرز أيضًا في قضايا متعلقة بظروف الحياة للفلسطينيين الذين يعيشون في دول عربية، مثل مشاكل الحصول على تصاريح عمل، تمييز في حقوق اجتماعية وما شابه. في السنوات الأخيرة، سُمعت انتقادات حادة بأن الدول العربية تقمع تلك القضايا، التي تؤثر بشكل مباشر على الأغلبية الفلسطينية، وتبذل جهدها بالتركيز على القضايا التي تنظر إليها على أنها منبر محتمل لإدانة إسرائيل.

مع مرور السنين، بدأ العالم العربي يدرك أن إسرائيل لم تكن حلقة عابرة. كانت مصر أول من اعترف بإسرائيل ووقعت معها اتفاق سلام في 1979، في إطاره أظهرت مصر التزامها بالقضية الفلسطينية، التي أصرت أن تتضمنها اتفاقية "كامب ديفيد" المبكرة التي تشير لحكم ذاتي فلسطيني مستقبلي في الضفة الغربية وغزة، ومع ذلك، هي نفسها تجاهلت تمامًا غزة، رغم أن القطاع كان تحت سيطرتها قبل حرب الأيام الستة، وبذلك نقلت مصر المسؤولية الكاملة لإسرائيل، وأثبتت أن التزامها بالقضية الفلسطينية ساريًا طالما أن إسرائيل تتحمل العبء فعليًا.

الأردن - التي كانت أول من توصل لقرار إقامة تحالف استراتيجي سري مع إسرائيل في العام 1970 - انسحبت من أي دعوى لتمثيل الفلسطينيين خلال "فك الارتباط" عام 1988؛ حينها، باسم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بإدارة نضال مستقل، أعلن الملك حسين عن انقطاع كل العلاقات الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية (باستثناء حماية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس)، وبذلك تدحرجت المسؤولية لعتبة إسرائيل بشكل يعتبر فيه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لأول مرة كثنائي الجانب، وحل هذا الصراع سيكون في حدود إسرائيل. بعد ذلك، كان "مؤتمر مدريد" الإطار الأخير الذي حاولوا فيه دون جدوى مناقشة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في إطار متعدد الأطراف، قبل الانتقال لاتصالات ثنائية أمام منظمة التحرير كممثل الفلسطينيين في إطار "عملية أوسلو".

حتى عندما أصبح الصراع ثنائيًا، ظهرت محاولات تدخل من طرف دول عربية مختلفة لخدمة المصالح الداخلية الخاصة بها، وكذلك ظلت قضايا موضوعية مثل الوضع على الحدود، والتي تتطلب التنسيق بينهم وبين إسرائيل. وبما أنه كان هناك دائمًا تدخل في الصراع من طرف دول عربية؛ فمن المنطقي تسخير هذا التدخل الحالي من أجل محاولة

التقدم في المسار الإقليمي، خصوصًا بعد فترة طويلة جدًا من اصطدام المسار الثنائي بين إسرائيل والفلسطينيين لطريق مسدود.

المبادرة العربية كأساس محتمل لتعديل المفاوضات الإقليمية

أصل المبادرة العربية كانت خطوة قدمها ولي العهد السعودي حينها، ومن ثم ملك المملكة العربية السعودية، عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، توقيت نشرها من جانب الصحفي ثوماس فريدمان في "نيويورك تايمز" في فبراير 2002 لم يكن مصادفة. بعد حوالي نصف عام على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث كان 15 من بين المنفذين الـ 19 المشاركين في الهجوم مواطنين سعوديين؛ وجدت السعودية نفسها مستهدفة من قبل الأمريكان، وكانت بحاجة لتحسين صورتها كـ "مُصدرة للإرهاب" بشكل مُلح، في الوقت نفسه، موجة "الإرهاب الفلسطيني" التي أثيرت في سبتمبر 2000 أشعلت تظاهرات في العالم العربي ومسّت بالاستقرار الإقليمي؛ ونتيجة لذلك تأثر سوق الطاقة الذي يعتمد عليه الاقتصاد والنظام السعودي. تعزيز مصالحة وتهدئة المنطقة (ولو ظاهريًا) تحوّل لمصلحة سعودية، وقد ولدت المبادرة لخدمة ذلك.

في مارس 2002، تم تقديم المبادرة في قمة الجامعة العربية في بيروت، وهناك - بعد أن أُدخل إليها بند مع حق العودة بضغط سوريا ولبنان - تبناها 22 عضوًا في الجامعة بالإجماع وتحولت لمبادرة السلام العربية، وتمت المصادقة على المبادرة في الجامعة في عدة مناسبات، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي المكونة من 57 دولة أعلنت دعمها للمبادرة، حتى أنها أطلعتها على اجتماعاتها السنوية منذ ذلك الحين، مع تحفظ إيران. مرورًا للتوقيت، المطالب الصارمة بقبول المبادرة كما هي، رغم أنه من الواضح أن إسرائيل سترفضها؛ أثارت الشكوك بالنسبة لحسن نية الاقتراح من البداية. وفي ظل تغيرات عميقة في المنطقة في السنوات الـ 16 الماضية، المسألة ذات الصلة اليوم: هل نطاق المصالح المشتركة بين إسرائيل والعالم العربي البراغماتي يكفي من أجل دفع الأفكار التي تكمن في أساس المبادرة، بحيث تسمح بتطبيقها؟

المبادرة هي اقتراح لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، في ضوء الاعتراف بأنه لا حل عسكري مناسب لهذا الصراع، إنها تقدم لإسرائيل مطالب مقابل أن تلتزم دول عربية بالإعلان عن نهاية الصراع، التوصل لاتفاق سلام شامل، وتطبع لأول مرة علاقاتهم معها من أجل أمن، استقرار، وازدهار للأجيال القادمة. خلاصة المطالب: الأول: انسحاب إلى

خطوط ما قبل حرب الأيام الستة، انسحاب كامل من هضبة الجولان، قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. الثاني: إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفقًا لقرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال "رفض جميع أشكال توطين الفلسطينيين التي تتناقض مع الظروف الخاصة للدول العربية التي تستضيفهم" (حق العودة غير مذكور بشكل صريح، لكنه يُفسر برفض الدول العربية الاعتراف بأولئك الذين لا يريدون مغادرة أراضيهم). الثالث: اتفاق لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيادة في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل (باستثناء هضبة الجولان)، عاصمتها القدس الشرقية.

تكمن مزايا المبادرة أولًا وقبل كل شيء في اقتراح التطبيع الذي يحمل مغزى تاريخي لإسرائيل، والتي منذ إقامتها تطلعت لإقامة سلام وعلاقات حسن جوار مع الدول العربية. بالإضافة لذلك، هناك منطق في مناقشة قضايا مؤثرة على كل العالم العربي مثل القدس واللاجئين مع أطراف أخرى وليس فقط مع الفلسطينيين، الذين تطلعوا على مدى سنوات لدعم العالم العربي في هذه القضايا وامتنعوا عن اتخاذ قرار بشأنها. ومع ذلك، إن الصفقة التي يتم املائها مقابل التطبيع كانت إشكالية - على أقل تقدير - واضطرت إسرائيل لرفض المبادرة. حتى لو كان في إسرائيل من رحب بالاستعداد العربي المنعكس فيها، لكن دائمًا ما تم التأكيد على ان المبادرة لن يتم قبولها طالما اعتبرت إملاءً.

عادت الدول العربية وصادقت على دعمها للمبادرة على مدار سنين، بطريقة أكسبتها ائتمانًا دوليًا، وسمحت لها أيضًا بالوفاء بالتزاماتها أمام الفلسطينيين، مع ابتعاد فعلي عن الصراع. ومن أجل أن يكون إطار النقاش المستقبلي ذا صلة من ناحية إسرائيل عليها أن: تغير نهج المعادلة التي يتم إملاؤها ومناقشة التطورات سواء بالمطالب أو بجوهر التطبيع، تعزز إجراءات تطبيع تدريجية خلال مفاوضات وليس فقط في النهاية؛ وذلك من أجل بناء ثقة وتعويد الجمهور في جميع الأطراف، إخراج هضبة الجولان من المعادلة في ظل الوضع في سوريا.

أولويات جديدة في واقع جيوسياسي جديد

التغيرات الجيوسياسية التي بدأت في المنطقة والعالم في العقد الماضي غيّرت أولويات الدول السنية البراغماتية بشكل يؤثر على منظورهم تجاه إسرائيل. حقيقة أنهم أمام أغلب التحديات الإقليمية يجدون أنفسهم في نفس القارب مع إسرائيل هي عامل محفز للاقتراب وإيجاد إطار للتعاون. في المقابل، دفع القضية الفلسطينية لأسفل قائمة الأولويات الإقليمية في مواجهة نفس التحديات - إلى جانب إحباط كبير من القيادة الفلسطينية الحالية في سياقات

أوسع من الصراع مع إسرائيل - تسمح بدورها بإعادة النظر في الاقتراب من إسرائيل كخيار واقعي.

منذ بداية العقد الحالي، يعيش الشرق الأوسط حالة من التعقيدات المتواصلة، التي أنبتت وغذّت تحديات إقليمية خطيرة:

- إيران الشيعية (كزعيمةٍ للمحور الراديكالي) تعمل بلا كلل من أجل تقويض الأنظمة السنية وخلق انقسام في العالم العربي كله. الحرب الأهلية الدموية في سوريا واليمن هي بمثابة صورة مصغرة للتوترات وصراعات السيطرة الإقليمية.

- تعدد وتعزز قوة العناصر الإرهابية، سواء السلفية الجهادية مثل "داعش" أو المتطرفين غير السلفيين كجماعة الاخوان المسلمين، التي يتم تعزيزها اليوم خصوصًا برعاية تركية.

- جهود تعزيز قوة العثمانيين الجدد من قِبل أردوغان، الذي لا يوفر أيّ وسيلة من أجل تنصيب تركيا كمهيمن إسلامي إقليمي وزيادة مناطق نفوذها.

- تحريض وتوتر داخلي، على خلفية اقتصادية بشكل أساسي، تقلق كل حكومات الدول السنية. الاضطراب الإقليمي أوضح أن عدم الاستقرار في دولة واحدة قد يجر لتبعيات إقليمية بعيدة المدى كالسيناريوهات المتطرفة في سوريا، العراق، ليبيا واليمن.

الدول العربية، التي وجدت نفسها في مواجهة متعدد الجبهات مع هذه التحديات، تعترف بشكل واضح اليوم بأنه لا يمكن القول بجدية أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو القضية المشتعلة أو أنها الأساس لعدم الاستقرار الإقليمي، وأن من يدّعون ذلك مدفوعون بمصالح أجنبية، مع استغلال للفلسطينيين.

المملكة العربية السعودية منهمكة الآن بإيران التي تسعى للنووي العسكري وللهيمنة الإقليمية، في الساحة الإقليمية تنشغل بالصراع ضدها في اليمن، وفي الساحة الدولية منشغلة بجهود إعادة نظام العقوبات ضدها مع تقرب من الإدارة الأمريكية. مصر تقود حربًا مستمرة ضد "الدولة الإسلامية" في سيناء وقلقة من توسع التنظيم عند جارتها ليبيا. في الأردن، الأغلبية الفلسطينية وحمايتها التاريخية للأماكن المقدسة في القدس يشعرها بحساسية خاصة تجاه القضية الفلسطينية والوضع الراهن في القدس، ومع ذلك فقد أصبح التهديد الذي يعكسه هذا الأمر على استقرار المملكة والنظام الهاشمي هامشيًا بالنسبة لما يعكسه تهديد "داعش"، سواء في الحدود السورية والعراقية أو الخلايا النائمة الكامنة بين أكثر من مليون لاجئ سوري، الذي يشكلون اليوم أكثر من 15 من السكان في الأردن.

دليل آخر على انخفاض الوزن والاهتمام الذي تنسبه الدول العربية للقضية الفلسطينية يمكن أن نراه في اتجاه الانخفاض الثابت في مساعدتهم للسلطة منذ عام 2012. حسب

بيانات وزارة المالية الفلسطينية وحسب ميزانية 2017، مساعدات الخارجية للسلطة (الذي وصل لـ 1.2 مليار دولار بين عام 2007-2012) بلغ في 2017 أقل من 700 مليون دولار، إذ أن ربعها فقط وصل من العالم العربي. وقد أشار وزير التخطيط والعمل السابق للسلطة سمير عبد الله أن الـ 500 مليون دولار التي اعتادت الدول العربية على نقلها للسلطة تقلصت منذ عام إلى 150 مليون فقط.

التشبع من القضية الفلسطينية لوحظ في السنوات الأخيرة، حتى في أوساط أجزاء من الشعوب في الدول العربية. حسب الاستطلاع السنوي الذي أجري في أوساط شباب العالم العربي من قبل (ASDA'A Burson-Marsteller)، فإن "الدولة الإسلامية" والبطالة المرتفعة (التي تعتبر هي الأخرى دافعًا للتجند في صفوف هذا التنظيم) تتصدر المركز الأول على سلم التهديدات التي تواجه الشرق الأوسط في العام 2017. في المرتبة الثانية وبفارق 1% يأتي تهديد الإرهاب. وعلى سبيل المقارنة، الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني دفع من المرتبة السابعة في استطلاع العام 2016 إلى المرتبة الثامنة في استطلاع العام 2017.

إلى كل ما سبق، يمكن ان نضيف الخطاب المشحون على شبكات التواصل الاجتماعي في الفترة الأخيرة حول أهمية القضية الفلسطينية ومقامها المناسب على جدول الأعمال العربي وأداء القيادة الفلسطينية. في إطار هاشتاغ فيروسي بعنوان "الرياض أهم من القدس" أدان عشرات آلاف المتصفحين العرب - وسيما السعوديون - سلوك الفلسطينيين عمومًا، وسلوك حماس خصوصًا، ودعوا للكف عن الانشغال بالفلسطينيين والتركيز على الشؤون الداخلية تحت حجج مثل "ليذهبوا إلى إيران لتحررهم وتحول حياتهم إلى جنة عدن كما فعلت في سوريا ولبنان"، "جميع الشعوب العربية حررت أنفسها من دون مساعدة من أحد، لماذا هذا الأمر (الفلسطيني) ظل بلا حل؟"، "يطلبون منا كسعوديين أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم"، وغير ذلك.

دون إشارة إلى إسرائيل، تركز الاهتمام غير المتناسب الذي يطلبه الفلسطينيون من العالم العربي على اللاجئين السوريين مثلًا، والذين يفوق عددهم ضعف اللاجئين الفلسطينيين وضائقتهم أكثر تفاقمًا. كذلك أزمة القيادات والمحاولات المستمرة والفاشلة لتسوية الانقسام بين فتح وحماس أوجدت في أوساط الدول التي قادت مجهودات الوساطة (وعلى رأسها مصر والعربية السعودية) إحباطًا كبيرًا، لوحظت علاماته بعد توقيع اتفاق المصالحة في أكتوبر 2017.

بشكل عام، المنطقة السنية البراغماتية ما تزال تعتبر حماس جزءًا من المحور الراديكالي كما ينعكس عن الخطاب الشعبي المعروض أعلاه، ومن ردود الفعل التي تقلل من أهمية الوثيقة السياسية التي نشرتها في مايو 2017، والتي سخرت من الصيغة الغامضة

والمملوءة بالتناقضات. قسم كبير من الانتقادات تركز على الرفض غير الواقعي للاعتراف بإسرائيل، والذي يضع حماس في موقف المعزول والمعارض لجميع الدول العربية التي قبلت بالمبادرة العربية، كذلك فيما يخص أعمال الشغب على حدود غزة في الشهرين الأخيرين؛ تكثر الأصوات في العربية السعودية، والتي تحمل المسؤولية عن القتلى لحماس خدمة لإيران ويؤيدون الرد الإسرائيلي. في المقابل، محمود عباس أيضًا (كقائد لفتح والسلطة الفلسطينية) يتعرض لانتقادات شديدة من قبل قادة ورواد الرأي العام في العالم العربي، الذين أبدى بعضهم التأييد العلني والفاعل لخصومه في فتح، وأخيرًا تكثر الاتهامات للقيادة الفلسطينية على مختلف أجيالها، لكونها فوتت فرصًا كثيرة لحل الصراع مع إسرائيل، وتتزايد الأصوات القائلة بأنه آن أوان المصالحة الداخلية والسلام مع إسرائيل.

دون المساس بما ورد أعلاه، ورغم هبوط القضية الفلسطينية على سلم الأولويات؛ فإنها ما تزال تحظى بمكانة خاصة بصفتها القضية الوحيدة التي تسمح على المدى القريب بـ "الوحدة العربية". منذ سنوات والـ 22 دولة الأعضاء في الجامعة العربية لم تنجح في التوصل إلى توافقات حول القضايا الملتهبة حقًا في العالم العربي بسبب اختلاف المصالح بينهم، لذلك ولصالح عرض رؤية موحدة؛ تحظى القضية الفلسطينية بتعاطٍ واسع النطاق في المناقشات والقرارات المعلنة في نهاية كل قمة، وهكذا تستخدم بشكل تقليدي ورقة التين التي تغطي سوأة عدم التوافق في بقية القضايا. وكدليل، فقد رفضت المغرب ان تستضيف القمة في العام 2016 بحجة أنها غير مستعدة للتعاون مع التعريف المضلل للوحدة، وبالتالي يمكن الافتراض بأنها قصدت من بين ما قصدت الشأن الفلسطيني.

المصلحة الإقليمية: التحرر من القيود الوهمية

يصعب التخيل أن هناك أحدًا يواجه معركة متعددة الجبهات وحاسمة في مواجهة أعداء عنيدين وخطيرين وإحدى يديه مربوطة وراء ظهره باختياره. منذ بداية هذا العقد، تخوض الدول السنية البراغماتية حربًا وجودية ضد سلسلة من التهديدات الأيديولوجية (الأمنية والمناخية - الصحية والاقتصادية - البنيوية وغيرها)، إسرائيل التي اضطرت لأن تواجه وحدها تهديدات موازية منذ إقامتها طوّرت قدرات وخبرات جعلتها قوة مضاعفة محتملة في هذه الحرب. رغم استعداد إسرائيل للتعاون مع الدول العربية، ورغم اعتراف تلك الدول بمزايا التعاون؛ إلا أن الحواجز التي حددتها قوة القصور وغير الواقعية ما تزال تضطر جميع الدول المعنية إلى التموضع في الحرب الإقليمية المشتركة وإحدى يديها مربوطة.

بمعنى أن الدول العربية تعترف بتداخل المصالح مع إسرائيل الآخذة بالتزايد، ففي المجال الأمني هناك تعاون وثيق مع الأردن ومصر، وحتى مع جهات أكثر بعدًا. على سبيل المثال، وكجزء من الحرب المشتركة ضد "داعش"، سمحت إسرائيل لمصر في العام 2013 بمضاعفة قواتها في سيناء، رغم قيود نزع السلاح المنصوص عليها في الملحق العسكري لاتفاقية السلام. كما ان إسرائيل انضمت إلى العملية الاستراتيجية المصرية لإعادة جزيرتيْ تيران وصنافير إلى العربية السعودية، كذلك أقوال رئيس الأركان غادي ايزنكوت في الإعلام السعودي (نوفمبر 2017) بشأن الاستعداد الإسرائيلي لـ "تبادل المعلومات" مع الدول العربية المعتدلة - بما في ذلك الاستخبارية منها - وإقراره بأنه وفي بعض القضايا "هناك توافق كامل بيننا وبين العربية السعودية"؛ هذه الأقوال تعتبر سابقة، حيث كانت قبل عدة سنوات لا يمكن تخيلها، وهذه الأقوال تثبت التغير الذي طرأ على مكانة إسرائيل في المنطقة وحجم الشراكة في المصالح التي تجعل العلاقات المتطورة مدماكًا استراتيجيا في الأمن القومي لجميع الدول ذات الصلة.

كذلك في المجال الاقتصادي لوحظ تقارب، ففي العام 2016 وقع اتفاق قيمته 10 مليار دولار لتزويد الأردن بالغاز الطبيعي الإسرائيلي لمدة 15 عام، وفي فبراير من هذا العام وقعت صفقة مع مصر لمدة 10 سنوات بقيمة 15 مليار دولار، لكن ذلك مجرد غيض من فيض من إمكانات هائلة وليس نتاجًا شاذًا عن مجالات التجارة والنقل والطاقة. بالنسبة لدول مثل العربية السعودية التي تسعى للإصلاح الاقتصادي القائم على النفط إلى اقتصاد عصري متنوع يقوم على أساس العلم والخدمات والمنتجات المتطورة؛ إسرائيل كقوة عظمى تقنية قريبة هي الشريك الطبيعي لمثل هذه الخطوة. وأخيرًا، عدا عن الأرباح المباشرة المتوقعة من التعاون؛ من المفترض ان إسهامها في استقرار المنطقة وتطورها سيجذب الاستثمارات الأجنبية التي ستعتبر حوافز أخرى لدفع التطبيع الإقليمي، وذلك دون ذكر إمكانية الأمر في المجال السياحي.

مجال آخر لا يحظى بوزنه المستحق في الخطاب الإقليمي وهو مواجهة تصحر المنطقة، فالجفاف المتكرر والتصحر ومشكلة المياه المتفاقمة تمثل تهديدًا وجوديًا يشغل بال جميع أنظمة المنطقة. مصر غارقة في الصراع الافريقي حول تقاسم مياه نهر النيل، وحتى في سوريا بدأت أعمال الشغب على خلفية ضائقة المياه. الخبرة الإسرائيلية في قضايا المياه والزراعة الصحراوية والأمن الغذائي يمكنها أن تساعد جميع دول المنطقة وأن تسهم باستقرارها، بفضل قدرات الري المتطورة؛ إسرائيل تزود الأردن بكميات كبيرة من المياه وللفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، في البند (6) من اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن، تعهدت الدولتان بالتعاون من أجل الحفاظ على مصادر المياه وتطويرها. بسبب الضائقة الكبيرة في الأردن، ضاعفت إسرائيل في الـ 2014 الكمية المنقولة إلى الأردن.

اضافة إلى ذلك، مصنع التحلية الجديد الذي سيقام في العقبة، والذي سيوفر من (80-100) مليون متر مكعب توزع بالتساوي بين إسرائيل والأردن؛ من شأنه ان يكون في المستقبل المرحلة الأولى من المشروع الاستراتيجي الإقليمي "قناة البحار" المعدة لتوفير المياه للشرب ولحفظ بقاء البحر الميت وإنتاج الكهرباء. عدا عن مجال المياه، هناك تعاون متعدد في مجال الزراعة.

هذه النماذج - وغيرها من دول أكثر بعدًا ليس هذا المكان المناسب لكشفها - تشير إلى مستوى التغير في خارطة المصالح الإقليمية، والتي في إطارها تحولت إسرائيل بشكل تدريجي من "مشكلة" إلى جزء مركزي من الحل لتحديات المنطقة. ونتيجة لذلك، فالمصلحة العربية بإدامة القضية الفلسطينية كأداة لضرب إسرائيل تصبح أمرًا مفرطًا وعائقًا لإقامة علاقات معها، واشتراط التقارب بين الدول العربية وإسرائيل بحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو قيد مصطنع يجعل كل من الدول العربية وإسرائيل على حد سواء "رهائن" للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والذي للأسف الشديد لا تلوح نهايته بالأفق. من هنا يثور السؤال: هل الدول العربية التي توثق التعاون مع إسرائيل من وراء الكواليس ستقتنع بمزايا التقارب العلني مع إسرائيل؟

التغيرات الجيوسياسية في العقد الأخير قادت أجزاء كبيرة من العالم العربي للتسليم عمليًا بعدد من تحفظات إسرائيل على المبادرة. في ظل الوضع في سوريا، فإن أي طلب بخصوص هضبة الجولان ليس واقعيًا لأسباب أمنية واضحة، حتى في موضوع اللاجئين؛ رغم أنها أضافته لتلوح به على الملأ لأسباب سياسية من وراء الكواليس، زعماء عرب وحتى فلسطينيون اعترف بأن إسرائيل لن تسلم بـ "حق العودة" أو بأي تغير ديموغرافي يعرض استمرار وجودها كدولة يهودية للخطر. إضافة إلى ذلك، يستحق الاعتراف أنه من المنظور التاريخي الرزين والنزيه للمطالبة بحق العودة ألا يظهر في المعادلة حق حوالي 850 ألف لاجئ يهودي ممّن اضطروا للهرب من الدول العربية بعد حرب الاستقلال، والذين لم يحظوا بالتعويض من جانبهم.

لذلك، وطوال سنين ضمنت في المبادرة العربية تحديثات، رغم أنها كانت قاصرة عن أن تصبح واقعية من جهة إسرائيل؛ غير أنها أثبتت بأنها تخضع للتغيير تبعًا للظروف التي تبرر ذلك من ناحية الدول العربية. في قمة الجامعة العربية 2017 اقترح الوفد المصري ان تستبدل في الإعلان النهائي للقمة "مصادقة المبادرة" بصيغة "من خلال إخذ المبادرة العربية بعين الاعتبار"؛ الخطوة التي تعترف بمحدودية المبادرة وتشير إلى الاستعداد لتقديم خطاب واقعي فاعل مدعوم من قبل وزير الخارجية المصري وأمين عام الجامعة العربية، اللذيْن زعما بأن "عملية السلام في الشرق الأوسط عالقة" وأن المطلوب "أفكار

جديدة لحل الأزمة في المنطقة"، لكن الوفد الفلسطيني الذي عارض التغيير "المفاجئ" بعناد أحبط الخطوة بطريقة وصفها الأمين العام بأنها غير مجدية بوضوح.

بعد ذلك بحوالي شهر، نُشر في صحيفة "المصري اليوم" نقاش لإمكانية انضمام إسرائيل إلى جامعة الدول العربية بعد حل الصراع مع الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، وفي مايو 2017، ورد تقرير في "وول ستريت جورنال" بأن الدول الخليجية بقيادة العربية السعودية والامارات المتحدة تناقش مقترحًا باتخاذ خطوات تطبيعية في مجالات مختلفة لقاء خطوات تعرض تعهد إسرائيل بدفع العملية السلمية مع الفلسطينيين مع التأكيد على تجميد البناء في الضفة الغربية (خارج التجمعات الاستيطانية) وتخفيف قيود التبادل التجارب مع غزة. في ابريل، عشية قمة الجامعة العربية في ضهران، نُشر في صحيفة سعودية مؤسسية مقال يدعو الدول العربية إلى أن تعلن في القمة عن إقامة سلام وتطبيع مع إسرائيل كجزء من نظام جديد لمنظومة القوى الإقليمية ومحاربة إيران؛ هذه مجرد عدة نماذج لمحاولات دفع التقارب التي تثبت الزخم الذي نتج مؤخرًا. إذا كانت المصلحة العربية في الماضي بتقديم الالتزام بالقضية الفلسطينية وتحفيز إسرائيل على إنهاء الصراع ومن أجل ذلك كانت هذه الدول مستعدة لأن تقترح عليها التطبيع؛ أما اليوم فقد تحولت الفنون، والتطبيع مع إسرائيل يخدم بحد ذاته المصالح الحقيقية المركزية في العالم العربي البراغماتي والقضية الفلسطينية هي التي تقف في طريقها.

الخوف من التقارب العلني

رغم التقارب من وراء الكواليس إلا أن الأنظمة العربية البراغماتية حذرة للغاية من أن تبدو متلهفة كثيرًا للتطبيع، وذلك بسبب المعارضة الشعبية الواسعة والجريئة في بلدانهم للتطبيع قبل حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، حيث سيفهم على أنه إهمال للفلسطينيين وخيانة لهم، رغم أن مصر والأردن (اللتان لديهما علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتعاون أمني واستخباراتي واسع معها من وراء الكواليس) حذرتان من الصورة المتصالحة للغاية في العلن؛ لذلك يمكن نسبة تصريحات ملك الأردن العنيدة، التي وفقها لن يكون هناك سلام أو استقرار في المنطقة من دون حل عادل وقابل للحياة للقضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين. كذلك ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي يعتبر إصلاحيًا، وتصريحاته بخصوص إسرائيل تعتبر تصريحات غير مسبوقة وثورية؛ أشار إلى ان المطلوب تقدم حقيقي مع الفلسطينيين قبل ان يصبح من الممكن دفع التطبيع.

تجدر الإشارة ان هذه الأمور قيلت في لقاء مغلق مع قادة منظمات يهودية في نيويورك في مارس 2018، في هذا الإطار أبدى ولي العهد خيبة أمله الكبيرة من القيادة الفلسطينية

التي فوتت - حسب زعمه - في العقود الأخيرة فرصة تتلوها فرصة، كونها رفضت جميع مقترحات السلام التي تلقتها، قوله الثاقب "آن الأوان ليقبل الفلسطينيون المقترحات ويوافقوا على الحضور إلى طاولة المفاوضات أو أن يصمتوا ويكفوا عن الشكوى"، وتصريحه بأن القضية الفلسطينية ليست على رأس سلم الأولويات لدى العربية السعودية؛ تثبت أنه محبط، ويمكن أن ننسب هذه الأقوال من بين الكثير الأمور إلى الفهم بأن القضية الفلسطينية تعترض طريق العربية السعودية التي تريد تحقيق مصالح أخرى أهم على سلم أولوياتها.

هذه الفجوة العميقة بين مصالح الأنظمة البراغماتية وبين الرأي العام في بلدانهم يكلفها في كل تقارب من إسرائيل ثمنًا سياسيًا داخليًا وإقليميًا، وحكومات الدول البراغماتية تواجه تحديات تهدد استقرارها، سواء من قبل العناصر الداخلية المعادية المحتقنة ضدها أو التوترات الاقتصادية بسبب الاعتماد على النفط أو التغيرات الاجتماعية والتقنية المتسارعة والتي تنتج مطالب لم تكن تضطر لمواجهتها في الماضي. في الساحة السياسية الكثيرة التحديات من الأصل، يقلل القادة المنهكون المخاطرة ودفع الثمن السياسي الكامن في التقارب العلني مع إسرائيل.

على الساحة الإقليمية، التنافس على الهيمنة الإسلامية في الشرق الأوسط أمام إيران واستخدامها المتطرف للقضية الفلسطينية يضمنان أن أي تقرب من إسرائيل سيستغل من قبل إيران للمساس بشرعية الدول السنية واتهامها بتهميش الفلسطينيين والكفر بالإسلام بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل. الدول السنية - وسيما العربية السعودية - لا يمكنها أن تسمح لنفسها بأن تزود إيران أو تركيا بذخيرة تسمح لهما بكسب ثمن سياسي إقليمي على حسابها.

على ضوء الثمن السياسي الكامن في التقارب المعلن مع إسرائيل والجدوى التي تجنيها الدول العربية في الأساس من العلاقات السرية معها، يجدر أن تؤخر بسبب المكاسب المحتملة التي ستجعل ثمن التطبيع ممكنًا على المدى البعيد.

المزايا العلنية

أولًا: جدوى التعاون السري مباركة، لكنها محدودة. لماذا دول الخليج التي تسعى إلى التطور في مجالات الهايتك والسايبر تنأى بنفسها عن الكثير من المؤتمرات الرائدة في العالم فقط لأنها تعقد في إسرائيل؟ لماذا يكتفون بالتغطية الأجنبية للصناعة الإسرائيلية ولا يتركوا لأعينهم لتتأثر ويفتحوا معها علاقات تجارية؟ لكي نزيد المكاسب الاستراتيجية عند

حدها الأقصى، وكذلك الأمنية والاقتصادية لصالح جميع الأطراف؛ يجب ان يكون التقارب علنيًا. المعسكر البراغماتي سيحظى بتحالف وثيق يساعد إلى حد كبير في تطوير المنطقة ومواجهة مجمل تحدياتها، إضافة إلى مكانتها الدولية ودولة إسرائيل ستحظى بالاعتراف والشرعية الواسعة كجزء لا يتجزأ ومساهم في منطقة الشرق الأوسط. وأكثر من ذلك، التقارب مع الدول العربية الأخرى سيعزز العلاقات مع حلفاء إسرائيل القدامى (مصر والأردن) وسيعزز مكانتهما في العالم العربي. وأخيرًا: الشرق الأوسط برمته سيستفيد من تعزيز مهم للاستقرار الإقليمي، الذي هو - وعدا عن تحسن الأمن - شرط حاسم لتحسين الاقتصاد الإقليمي من خلال زيادة أحجام التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية، فالازدهار الاقتصادي عامل مهدئ بحد ذاته، وهو حافز آخر لتعميق التعاون بين المعسكر البراغماتي وإسرائيل.

عدا عن الجدوى المحدودة، فالخسارة الكبيرة في التعاون الخفي هي التكلفة التكميلي لإبقاء السرية. مجرد السرية توجد تكلفة تكميلية في أي خطوة، بدءًا بالأجهزة الاستخبارية وحكايات التغطية، ومرورًا بمنظومات التنسيق الغامضة وجميعها بمخاطر التأمين الكبيرة والمتزايدة. لا شك بأنه في مجالات معينة تكون السرية ضرورية ويجب مواصلة الإبقاء عليها، لكن في جميع بقية المجالات التي تنبع فيها السرية من الخوف من رد فعل الجمهور؛ يدور الحديث عن تضييع كبير للوقت والطاقة والموارد، التي سيكون من الأفضل استثمارها في عملية حثيثة لتغيير اتجاهات المزاج الشعبي أو مباشرة في الأهداف المشتركة التي تقنع الشعوب بأهمية العلاقات، وذلك من دون ذكر الخطر الصوري في كشف العلاقات السرية رغم أدوات الحذر. يجدر الافتراض بأن كشف العملية السرية سيخلق أعمال شغب خطيرة أكثر بكثير من المعارضة الأساسية للعملية، وليس فقط بسبب الخداع الكامن في إخفائها.

وأخيرًا، رفض التطبيع لا يقرب نهاية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الهدف من التقارب من الدول العربية ليس في التوصل إلى اتفاق سلام مفروض غصبًا عن الفلسطينيين، كونه من الواضح ان مثل هذا الاتفاق ليس له جدوى. على إسرائيل ان تفعل الطاقات والموارد القومية في القضايا التي تبدي فيها الأطراف المعنية استعدادها الكبير لتقديمها لكي نستخلص منها جدوى مشتركة، للأسف فإن الصراع مع الفلسطينيين تحت قيادتهم الحالية لا يستجيب لهذه المعايير، علينا أن نأمل بأن المكاسب التي ستتمتع بها مستقبلًا المنطقة بأسرها إثر تحسن العلاقات بين إسرائيل والدول العربية؛ تجعل من ثمار السلام ملموسة أكثر وتمثل حافزًا للفلسطينيين ولإسرائيل للخروج من الجمود الحالي وتجديد المفاوضات بشكل حقيقي لوضع حد للصراع والمطالب. إذا تحققت انطلاقة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني نتيجة للتقارب الإسرائيلي مع المعسكر البراغماتي؛

سيكون هذا بمثابة إنجاز للمعسكر وأعضائه ائتمان وهيبة في المجتمع الدولي، بل وانتصار جارف على إيران والمعسكر الراديكالي، الذين يستغلون القضية الفلسطينية بشكل متطرف كأداة لضرب الأنظمة العربية العلمانية وتقسيم العالم العربي.

ما هي الخطوة القادمة؟

الفرص وآثارها

العقبة الأساسية أمام التطبيع هي الرأي العام في العالم العربي حول قضية التقارب مع إسرائيل، والذي يلزم الأنظمة العربية استباق التطبيع بحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إنها عقبة يمكن التغلب عليها من خلال حل الصراع مع الفلسطينيين أو إقناع العالم العربي بأنه يمكن الفصل بين الارتباط الرسمي بين الأمرين.

بسبب تعقد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والشعور بالوصول إلى الطريق المسدود، وسيما الفجوات العميقة بين الطرفين؛ سيكون وهمًا التفكير بأنه من الممكن في الزخم الذي أوجد بين إسرائيل والدول العربية وضع حد للصراع. أكثر من ذلك، وبشكل يكاد يكون متناقضًا، ربط التطبيع بحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يزيد نهايته بعدًا؛ ذلك أنه يوجه أصل الضغط تجاه إسرائيل بطريقة تعفي الفلسطينيين من المسؤولية (الذين لا يعتبر التطبيع حافزًا لهم)، بل ويدفعهم إلى تصليب مواقفهم والتحصن بها على سبيل الافتراض ان الوقت يعمل لصالحهم، هذا أيضًا هو سبب الضغط الكبير الذي يمارسه الفلسطينيون على الدول العربية ضد التطبيع، خوفًا من أنهم سيفقدون ورقة مهمة في الحرب مع إسرائيل.

منذ 2002، اشتراط التطبيع بحل الصراع لم يؤدّ إلى حله، بل خلق عقبة أمام الخطوات الأخرى التي تفيد المنطقة برمتها؛ لذلك الجدير ان نتوقف ونفكر "في الطريق من جديد" في كل واحدة من القضايا على انفراد. ليس علينا أن نوهم أنفسنا بأن التوجه إلى الدول العربية سيعفي إسرائيل من مواجهة القضية الفلسطينية، فلا يمكن - ومن غير المرغوب فيه أيضًا - التملص منها، لكن وضعها عقبة بنيوية أمام أي تقارب لا يجدي، بل ويعرض مصالح مجمل المعسكر البراغماتي في الشرق الأوسط للخطر.

يسعى مقالنا إلى الإقناع بأنه في الظروف الجيوسياسية الحالية ثمة كتلة تراكمية جوهرية من المصالح المشتركة بين إسرائيل والدول العربية، والقادرة على تحطيم الحاجز الزجاجي الرسمي الذي تضعه القضية الفلسطينية أمام التطبيع. نقف اليوم أمام فرصة

تاريخية لدفع عملية معقدة، إذا ما أديرت بطريقة مدروسة ستتقدم وبشكل ملحوظ المنطقة برمتها.

الصورة المتفائلة المرسومة أعلاه لا يجب ان تبقى مجرد حلم، لكنها مشروطة بتغيير توعوي عميق، حول صورة دولة إسرائيل في العالم العربي بشكل عام، وبخصوص الحاجز الزجاجي الذي تضعه القضية الفلسطينية أمام التقارب بشكل خاص. الدول العربية البراغماتية وأجزاء معينة في إسرائيل ممّن اعتادوا على التفكير بأن طريق إقامة العلاقات مع الدول العربية مقطوعة ما لم يحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني؛ يجب ان يتحرر هؤلاء من هذه النظرية، وأن يفصلوا بين القضايا، ومن أجل ذلك المطلوب قيادة ذات رؤية وشجاعة سياسية.

على الأنظمة العربية التي ستحدد الارتباط الظاهري منذ البداية ان تحرك العملية الطويلة والبطيئة لإلغاء شيطنة إسرائيل وتأهيل القلوب قبيل التقارب، يسهم في ذلك لفتات رمزية وتدريجية بين الأطراف مثل وضع بنية إعلامية مباشرة وفتح المجال الجوي للرحلات الجوية التجارية ودفع أطر وعلاقات دونما وساطة تساعد في إزالة العقبات النفسية في أوساط المجتمعات، على سبيل المثال عن طريق استخراج الفيز للرياضيين والفنانين ورجال الأعمال كخطوة أولى. وفوق كل هذا، يجب ان ندفع وبشكل تدريجي - ولكن بإصرار - التغييرات المطلوبة في الأنظمة التعليمية. إسرائيل من جانبها تستطيع ان تدفع مشروع بناء ومخططات تفصيلية في المنطقة (C) ومناطق صناعية، بل وإقامة مدينة أخرى.

يدور الحديث عن عملية معمقة وصعبة ومعقدة، ولكنها ممكنة حقًا، وقد بات من الممكن تشخيص البذور الأولية التي زرعت. على سبيل المثال: في الأردن حدثت كتب المناهج التعليمية بحيث تحتوي على خرائط إسرائيل، ومن سوريا تأتي استجابات تعترف بجميل العلاج الطبي والمساعدات الإسرائيلية، سواء من قبل الدولة أو من قبل جهات مدنية خاصة كما في حملة "السوريون فوق الجدران"، وفي شبكات التواصل الاجتماعي لوحظ مستوى متزايد من الاهتمام وتتبع المواطنين السعوديين لصفحات دولة إسرائيل الرسمية، بل ونشر ردود فعل معجبة بها، وسيما حول القضية الإيرانية، ذلك إلى جانب انتشار خطاب بفضل إسرائيل والتوافق معها في الإعلام السعودي، بل ودعوات لفتح سفارة إسرائيلية في الرياض. أهمية النشاطات الاجتماعية والتزام بعملية بناءة متسقة، في هذا السياق يمكن ان نجد تشجيعًا من تصريحات ولي العهد الأخيرة، ومن بينها اللقاء الذي أجراه مع "أطلنطيك" في بداية ابريل، والذي اعترف فيه بحق الشعب اليهودي بأن يعيش في دولته، عدا عن الأهمية التاريخية لهذا التصريح نفسه؛ يبدو انه أيضًا اعطى تصريحًا لرئيس الحكومة

القطري السابق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، والذي نشر قبل عدة أيام على حسابه في "تويتر" تصريحًا مشابهًا.

والخلاصة، رغم الاهتمام المتزايد في الدول العربية لإقامة علاقات مع إسرائيل لأسباب سياسية داخلية وإقليمية؛ ما تزال القضية الفلسطينية تعتبر عقبة في وجه التقارب العلني. إذا درست القيادة الفلسطينية الزخم الإقليمي ستعترف بإسرائيل وستسعى مجددًا للتفاوض مع إسرائيل من كل قلبها لوضع حد للصراع، وستبارك إسرائيل ذلك، لكن وإلى الآن فإن الربط الرسمي بين التطبيع والقضية الفلسطينية لم يدفع باتجاه حلها، وبدلًا من ذلك حوّل المعسكر العربي النفعي وإسرائيل إلى رهائن للصراع الذي لا تلوح له نهاية في الأفق على خلاف مصالحهم المشتركة. لذلك آن الأوان لأن نهجر الصيغة التي تبقي الجمود، وأن ننتقل لندرس وبعناية مبادرات خطوات التطبيع التدريجي والمتبادل التي تنفع المنطقة بأسرها وتطورها.

ترجمة ونشر

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

Website: www.atls.ps

Email: atlas.ps@hotmail.com

Facebook.com/atlas.ps1

Tel. : 0097082834064

Mobile: 00970592826767

جميع الحقوق محفوظة

يوليو 2018